الاخضر' . وبعد عشرين عاماً من الاستيطان المتواصل، لا يوجد، في المناطق المحتلة، بما في ذلك القدس، سوى حوالى ١٦٥ ألف يهودي، في مقابل ١٣٧٧٠٠٠ عربي، أي ١٢ بالمئة فقط. وإذا تجاهلنا عدد اليهود في القدس الشرقية، تتضاءل نسبة اليهود في المناطق [المحتلة] الى ما يقرب الصفر. ان الزيادة الطبيعية للعرب والمجموع المطلق لتلك الزيادة يتجاوز مثيلتها لدى اليهود بكثير، بحيث يكاد يستحيل تسجيل أي انتصار ديمغرافي... ان الفجوة بين الطموحات السياسية، والاقليمية، من جهة، وبين الوضع الفعلي، من جهة اخرى، كبيرة للغاية، ومن غير المحتمل أن تتضاءل» (ص ١٥١).

ان الربع الاخير من الكتاب مخصص للاستيطان اليهودي في الجليل والنقب. ويعتقد الكاتب بأن مشاريع البناء والتنمية في الجليل، طوال العقود الثلاثة الماضية، لم تؤد الى اجتذاب العدد الكافي من المستوطنين اليهود، الامر الذي ترك مناطق واسعة من الجليل بأكثرية عربية واضحة. هذا، مع اعترافه، في الوقت عينه، بأنه من أصل ١٩٠ قرية عربية كانت قائمة في الجليل قبل العام ١٩٤٨، لم يبق سوى ٦٦ قرية فقط يتجمّع معظمها حول الناصرة ووادي بيت هاكيرم ووادي سخنين ـ شفاعمرو، والسفوح الغربية من الجليل الاعلى. أمّا فرص «تهويد» الجليل في المستقبل، فلاحظ الكاتب انه لا توجد أية مخططات شاملة لتحقيق ذلك الهدف، حيث ان الخطط الموجودة، حالياً، تسعى الى المحافظة على أغلبية يهودية ـ مع صعوبة تحقيق ذلك نظراً الى نسبة الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب ـ ومجموعة مستقرة من السكان، وتوزّع استيطاني لا يترك مساحات واسعة بدون أي وجود يهودي. ولكن ضآلة المشاريع الاقتصادية الموجّهة نحو الجليل تجعل من امكانية تحقيق تلك الاهداف مهمة صعبة للغاية، بالنسبة الى اسرائيل (ص ١٦٥)، وانْ كان الكاتب لا يخفي أمله في أن تؤدي «تسوية» الاوضاع في جنوب لبنان «واستقرار» الحالة الامنية هناك، الى انتعاش مشاريع الاستيطان اليهودي في الجليل.

وفي حين «يعاني» الجليل من تراجع نسبة المستوطنين اليهود فيه، نجد أن المشكلة الاساسية التي تواجه مشاريع الاستيطان اليهودي في النقب هي ندرة المياه، على الرغم من مشاريع نقل المياه من الشمال، ومحاولات تطبيق اساليب الزراعة الحديثة، وتحلية مياه البحر بالطاقة الذرية، واستغلال المياه الجوفية الى أقصى درجة. يضاف الى ذلك، ان استيطان النقب، الذي كان يحتل المرتبة الاولى في قائمة اهتمامات دافيد بن ـ غوريون، تراجعت اهميته، خلال الستينات، لصالح الجليل. وبعد حرب العام ١٩٦٧، أصبحت المناطق المحتلة هي محور النشاط الاستيطاني اليهودي. ومع انتقال السلطة الى الليكود، بعد انتخابات العام ١٩٧٧، اتخذ الاستيطان طابعاً سياسياً، من خلال رغبة اليمين الاسرائيلي في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، بصورة دائمة وثابتة.

ان الكتاب، بكل ما يحويه من ارقام ومعلومات تفصيلية عن الخصائص الجغرافية والسكانية لمختلف مناطق الاستيطان اليهودي والمشاريع المتلاحقة التي تنفذّها اسرائيل لتهويد فلسطين بكاملها والخرائط العديدة، يعتبر مرجعاً هامّاً ومفيداً للغاية في هذا المجال. ويعتبر الكتاب، ايضاً، ذا أهمية خاصة، نظراً الى الطابع «الحمائمي» الغالب على منطلقات الكاتب السياسية؛ فهو اشار الى «المناطق المحتلة» في حديثه عن الاراضي التي احتلتها اسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، وأكد ضرورة حفاظ اسرائيل على طابعها «اليهودي والديمقراطي» في سعيها الى تجسيد الصهيونية. وأشار الى السكان العرب في اسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨ على أنهم «اسرائيل الثالثة»، في اعتراف واضح بالتمييز في المعاملة ضدهم على مختلف الصعد. هذا على الرغم من الفجوات الواضحة في معلومات الكاتب التاريخية أو، ربما، تعمّده تجاهل حقائق معيّنة في تاريخ فلسطين الحديث، لا يخدم الاقرار بها أيّاً من اهداف الصهيونية ومخططاتها.

مها بسطامي